وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللّغة العربيّة

عوارض التركيب في كتب إعراب الحديث النَّبويّ الشَّريف (دراسة نحويّة)

رسالة مقدمة إلى
مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في اللغة العربيّة وآدابها/ تخصص لغة

من الطالب
يعرب عبدالأمير علي

بإشراف
أ.د. غادة غازي عبدالمجيد

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م

Abstract

One of the most prominent reasons for choosing the topic was to work with the noble Prophet's hadith. To serve the words of the Master of Beings (ﷺ), and to learn about this great knowledge that had a great impact on interpreting the Great Qur'an, and explaining its secrets to all people.

The introduction included an introduction to the case and structure linguistically and terminologically, then an introduction to the study books, which are the six ancient hadith parsing books. After clarifying the biographies of its authors and according to the chronology of deaths, they are: Abu Al-Baqa Al-Akbari (d. 616 AH), Muhammad Al-Yarni (d. 625 AH), Ibn Malik (d. 672 AH), Ibn Farhun Al-Madani (d. 769 AH), the grandson of Ibn Al-Ajami (d. 884 AH), and Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH). The talk was about a book on the parsing of hadith, and the method and style it contained in presenting hadiths, and the presentation of the parsing of the problematic words in each hadith. The style of Al-Akbari and Al-Yafarni was to extract the problem from the hadith and parse it, while Ibn Malik was more expansive. He used to present the hadith briefly, then explain the problems in it. The approach of Ibn Farhun al-Madani and the descendants of Ibn al-Ajami was to present the hadith in its entirety and without abbreviating it. Ibn Farhun parses the entire hadith, then explains the problem with it. As for Ibn al-Ajami, we see him, after he cited the complete hadith, begin to parse the problem with it. But in a broader way than the others, and finally Al-Suyuti, who worked on transferring what was stated in the books of Al-Akbari and Ibn Malik, and added some commentary to it, then we see him being alone in transferring some hadiths from books of hadith explanations and grammar books.

After the introduction, the three chapters come. The first chapter was entitled: (The object of deletion in the books of hadith parsing), which included three sections. The first topic was entitled: (Deletion in the nominal sentence), in which I discussed the obligatory and permissible deletion of the subject, and the obligatory and permissible deletion of the predicate. And deleting the nullifiers included in the nominal sentence. The second topic was entitled: (Deletion in the verbal sentence), and it included: deleting the verb permissibly and

obligatorily, deleting the subject, deleting the verb and the subject together, and deleting the verb, the subject and the object (deleting a sentence). Then came the third topic. Titled: (Deletion in the Complements of Nominal and Verbal Sentences), which is the deletion of subordinates, the deletion of the adverb, the deletion of distinction, the deletion of prepositions, the deletion of the object alone, and the deletion of the infinitive.

I followed the same approach in the second chapter, which was entitled: (Preface and delay in books on parsing hadith), which included three sections, the first: (Accidents of introduction and delay in the nominal sentence), The second topic: (Accidents of introduction and delay in the verbal sentence), and the topic Third: (showing precedence and delay in relation to the nominal and verbal sentences)

As for the third chapter, it was entitled: (Other symptoms in the books of hadith parsing), and it also included three topics, and each topic had its own topic. Due to the lack of material for these symptoms, the first section was entitled: (The symptom of the increase), which included the increase in the nominal sentence, the increase in the verbal sentence, and the increase in the complements of the nominal and verbal sentences. The second section was entitled: (The symptom of non-conformity), and included non-conformity in type. (Masculine and feminine), and non-conformity in numbers (singular, dual, and plural). As for the third section, it was entitled: (Objective object) - by which I mean the objectionable sentence - which included: the objection in the nominal sentence, and the objection in the verbal sentence, so the objection was in a sentence and the objection. Almost in a sentence.

It is worth noting that the first chapter is the largest chapter and contains the most scientific material. This is due to the nature of the material; As the sign of deletion is more commonly used in the Arabic language and in Arab speech, while the second and third chapters had less material than the first chapter.

After completing the three chapters, I followed them with a conclusion in which I explained the most prominent findings of the study, the most notable of which are:

الفصل الأوّل
عارض الحذف في كتب إعراب الحديث

المبحث الأوّل: عارض الحذف في الجملة الاسمية ونواسخها.

المبحث الثاني: عارض الحذف في الجملة الفعلية.

المبحث الثالث: عارض الحذف في متعلّقات الجملتين الاسمية والفعلية.

مدخل:

الحذف لغةً:

هو: ((قطف الشَّيءَ من الطرف كما يحذف طرف ذنب الشاة))[١]، وهو الإسقاط؛ فحذف الشيء إسقاطه، وهو الأخذ؛ أي أخذت الشيء[٢]، وهو القطع؛ فحذف الشيء: قطعهُ من طرفهِ[٣].

وجاء في المعجم الوسيط: ((حذف الشيء سواهُ، يُقال: حذف الحجام الشعر: سواهُ وطرره، وحذف الخطيب الكلام: هذّبه وصفاه))[٤].

الحذف اصطلاحًا:

قال التهانوي: ((الحذف: بالفتح وسكون الذال المعجمة في اللّغة هو الإسقاط، وفي اصطلاحات العلوم العربيّة يطلق على إسقاط خاص))[٥].

وقد وردت عِدَّة تعريفات عند علماء النحو، ومن ذلك ما ذكره ابن جنّيّ (ت٣٩٢هـ) في (باب شجاعة العربيّة) أَنَّ العرب تحذف الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إِلَّا من دليل عليه؛ فهو يرى أَنَّ الحذف من شجاعة العربيّة[٦]، ويبين السهيلي (ت٥٨١هـ) أَنَّ الحذف أعمّ من الذكر؛ إذ يقول: ((إذا حذف الفعل صالح الابتداء في كُلّ عمل أو شغل فليس فعل أولى به من فعل؛ فكان الحذف أعمّ من الذكر وأبلغ، مع الاستغناء عنهُ بالمشاهدة والله (سبحانه) اعلم))[٧].

---

(١) العين، للخليل: ٢٠١/٣.

(٢) ينظر: الصحاح، للجوهري: ١٣٤١/٤.

(٣) ينظر: أساس البلاغة، للزمخشري: ١٧٧/١، ولسان العرب: ٣٩/٩.

(٤) المعجم الوسيط: ١٦٢/١.

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٦٣١/١.

(٦) ينظر: الخصائص: ٣٦٢/٢.

(٧) نتائج الفكر في النحو: ٤٤.

وعرّف الدكتور علي أبو المكارم الحذف بأَنَّهُ: ((إسقاط لصيغ داخل النصّ التركيبي في بعض المواقف اللّغوية، وهذه الصيغ يُفترض وجودها نحويًا؛ لسلامة التركيب، وتطبيقًا للقواعد، ثمَّ هي موجودةٌ، أو يمكن أَنْ توجد في مواقفٍ لغويةٍ مختلفةٍ))[١].

والناظر إلى التعريفات السابقة يرى أَنَّها شيء واحد؛ فقد اختلفت لفظًا واتفقت معنًى، ونرى أَنَّ هناك الكثير من المصطلحات المتداخلة مع مصطلح (الحذف) يذكرها النحاة، وتدل على المعنى نفسه، كالاستغناء، والاتساع، والإضمار[٢].

شروط الحذف:

لقد حدد ابن هشام (ت٧٦١هـ) ثمانية شروط للحذف، وهي على النحو الآتي[٣]:

١. أَنْ يكون هناك دليل حالي أو مقالي على المحذوف يؤدي إلى فهم المعنى، كقولك: (لمن رفع سوطًا زيدًا)، بإضمار (اضرب)، وكقوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ [هود:٦٩])؛ أي: سلمنا سلامًا، والمقالي، كقولك لمن قال: (من اضرب زيد)، تقديره: (زيدًا اضرب)، ومن ذلك قول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)؛ إذ يقول: ((الألفاظ إنَّما جيء بها للدلالة على المعنى؛ فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أَنْ لا تأتي به، ويكون مرادًا حُكمًا وتقديرًا))[٤].

٢. أَنْ لا يكون ما يحذف، كالجزاء؛ فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مشبهه، وقال الكسائيّ (ت١٨٩هـ)، وابن هشام، والسهيلي في نحو: (ضربني وضربت زيدًا) أَنَّ الفاعل محذوف لا مضمر[٥]؛ ففي حالة الإضمار يوجد في الصيغة ما يدلّ

---

(١) الحذف والتقدير في النحو العربيّ، لأبي المكارم: ٢٠٠.
(٢) المصدر نفسه: ٢٠٠-٢٠٢.
(٣) ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: ٧٨٦-٧٩٥.
(٤) شرح المفصل: ٢٣٩/١.
(٥) ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: ٧٩٢.

على المضمر، أَمّا في حالة الحذف فلا يشترط أَنْ يوجد ما يدلّ على المحذوف في الصيغة؛ بل يُفهم من السياق(١).

٣. ألَّا يكون المحذوف مؤكدًا؛ وذلك لأَنَّ الحذف هو اختصار، ولا يكون ذلك في المؤكد.

٤. لا يجوز الحذف في المختصر؛ فلا يحذف اسم الفعل من دون معموله؛ لأَنَّهُ اختصار للفعل.

٥. ألَّا يكون العامل ضعيفًا؛ فلا يحذف الجارّ، والجازم، والناصب للفعل، إِلَّا في مواضع يُكثر فيها الاستعمال، ولا يُقاس عليها، مع قوّة الدلالة عليه.

٦. ألَّا يكون عوضًا عن شيءٍ(٢).

٧. ((ألَّا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القوّي))(٣).

الغاية من الحذف:

يكون الحذف في مواضع من دون مواضع أُخرى؛ وذلك لأَنَّهُ لا يحدث اعتباطًا أو تجاوزًا، وإِنَّما لأسباب وغايات، وإِنْ كان السبب الرئيس الثقل(٤)؛ فيكون الحذف لعدّة أغراض، منها: الاتساع، والإيجاز، والاختصار، وصيانة المحذوف عن الذكر تشريفًا لَهُ، وللتفخيم، ولتحقير شأَن المحذوف، وللجهل بالمحذوف، ولقصر البيان بعد الإبهام،

---

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢١٩/١، والحذف والتقدير في النحو العربيّ: ٢٠٢.

(٢) ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: ٧٩٣-٧٩٤.

(٣) المصدر نفسه: ٧٩٥.

(٤) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربيّ، لأحمد عفيفي: ٢٨٠، وعوارض التركيب في أحاديث الأخلاق في الكتب الستة دراسة نحوية، قيس محمود صافي (رسالة ماجستير): ١٨.

والأشعار باللهفة، وإنَّ الزمن يتقاصر عن ذكر المحذوف، وللعلم الواضح بالمحذوف، والمحافظة على الوزن في الشعر، ورعاية الفاصلة، أو المحافظة على السجع(١).

أنواع الحذف:

١. **الحذف الواجب:** ومنهُ حذف خبر المبتدأ بعد (لولا)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة:٢٥١]، وحذف الفعل في التحذير، نحو: الكذبَ الكذبَ(٢).

٢. **الحذف الجائز:** وهو الذي يدلّ عليه دليل، أو قرينة لفظية، أو مقامية(٣).

٣. **الحذف السماعي:** وهو ليس لَهُ قاعدة، ويكثر كقولك: أهلًا وسهلًا(٤).

٤. **الحذف القياسي:** وهو الذي لَهُ مواضع محددة، مثل: اجتماع الشرط والقسم؛ فيحذف جواب المتأخر منها(٥).

وقد كان الحذف بوصفه عارضًا مهمًا وبارزًا من العوارض التي تصيب التركيب العربيّ حاضرًا لدى معربي الحديث الشَّريف، ومن خلالِ استقرائي لمواضع الحذف ومظاهره في الحديث تبيّن أَنَّهُ برز في جانبين، الأَوّل: الحذف في أجزاء الجملة الاسمية، والثَّاني: الحذف في أجزاء الجملة الفعلية، وفيما يأتي تفصيل لمظاهر حذف الجانبين.

---

(١) ينظر: ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، لطاهر سليمان: ٩٩-١١١.

(٢) ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: ٧٠٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٩.

(٤) ينظر: ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي: ١٧٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٤.

المبحث الأوّل

عارض الحذف في الجملة الاسمية ونواسخها.

أوّلًا: الحذف في الجملة الاسمية:

اختلف النّحاة في من هو أولى بالحذف من ركنيّ الجملة الاسمية المبتدأ أم الخبر؛ فذكر السيوطيّ أَنَّ العبدي[١] يذهب إلى أَنَّ الأولى بالحذف هو الخبر؛ فالمبتدأ لا يكون إِلَّا مفردًا، والحذف اتساع وتصرف، فيكون في الخبر؛ لأَنَّهُ يتنوّع إلى مفرد جامد أو مشتق، ويكون كذلك جُملة بتنوّع أقسامها[٢].

ويبين الدكتور محمد حماسة عبداللطيف الحذف في بناء الجملة بقولهِ: ((الحذف في بناء الجملة أحد المطالب الاستعمالية؛ فقد يعرض لبناء الجملة المنطوقة أَنْ يحذف أحد العناصر المكونة لهذا البناء، وذلك لا يتمّ إِلَّا إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد الحذف مغنيًا في الدلالة، كافيًا في أداء المعنى))[٣]؛ فالحذف يكون في المبتدأ والخبر إذا وجدت قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بإحداهما، ويكون في ذلك فهم للمعنى.

١. حذف المبتدأ:

يحذف المبتدأ وجوبًا وجوازًا، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

- حذف المبتدأ وجوبًا:

يحذف المبتدأ وجوبًا من الجملة الاسمية على وفق ضوابط معينة أجمع عليها النّحاة، وتواضعوا عليها، بدءًا من سيبويه (ت١٨٠هـ)[٤]، وهي:

---

(١) هو الحسن بن علي بن نصر ابن عقيل، أبو علي العبدي الواسطي البغدادي، توفي سنة ست وتسعين وخمسمائة. ينظر: فوات الوفيات: ٣٣٦/١.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٥٢/٢.

(٣) بناء الجملة العربيّة: ٢٥٩.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٤١/١-١٤٣، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٢٨٦/١-٢٨٧، وشرح ابن عقيل: ٢٤٥/١، وشرح المفصل: ٢٣٨/١، وأوضح المسالك، لابن هشام: ٢١٧/١، والنحو الوافي، لعباس حسن: ٥١٠/١.

- النعت المقطوع إلى الرفع:

وقد ورد حذف المبتدأ وجوبًا في نصوص كتب إعراب الحديث، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

فقد أورد أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ) حديث أبي ذر (ﷺ)، والذي بيّن فيه حذف المبتدأ وجوبًا، وهو في النعت المقطوع إلى الرفع في المدح؛ فالخبر فيه نعت في الأصل، وهو مِمَّا انفرد به، قال العكبريّ: ((وفي حديث أبي ذر واسمه (جُنْدُب) أَنَّهُ قال: نزلنا على خال لنا ذو مَال وَذو هيئة))[١].

فيقدّر العكبريّ مبتدأ قبل النعت المقطوع؛ إذ يقول: ((الوجه فيه أَنْ يقدر لَهُ مبتدأ؛ أي هو ذو مال))[٢]، وأورد السيوطيّ الحديث نفسه أيضًا، ونقل توجيه أبي البقاء العكبريّ فيه[٣].

واستشهد ابن مالك (ت٦٧٢هـ) بهذا الحديث أيضًا؛ إذ يقول: ((وإِنْ كان المنعوت نكرة اشترط في قطع نعته مشاركة المعرفة بتقديم نعت غير مقطوع يفرق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلف، ويجمع إذا اتفق...؛ فإِنَّ عدم الاتحاد وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ثمَّ يذكر الحديث))[٤].

- أَنْ يكون الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل:

أورد أبو البقاء العكبريّ حديث علامات قيام الساعة، وفيه حذف المبتدأ وجوبًا، وذلك عندما يكون الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل، وهو مِمَّا انفرد به؛ إذ يقول: ((وفي

---

(١) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث للعكبريّ: ٥٧، وينظر: مسند أحمد، طبعة المكنز: ٢٩٢٠/٧، رقم الحديث: ٢١٩٢٦، عن أبي ذر (ﷺ): قال: ((خرجنا من قومنا غفار، وكانوا يُحلون الشهر الحرام، أنا وأخي أنيس وأُمنا، انطلقنا حتّى نزلنا على خالٍ لنا ذو مالٍ وذو هيئة...))، وقد ورد الحديث في طبعات أُخرى بلفظ: (ذي مال).

(٢) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث للعكبريّ: ٥٧.

(٣) ينظر: عقود الزبرجد، للسيوطي: ٢٩٧/٢.

(٤) شرح التسهيل، لابن مالك: ٣١٦/٣-٣١٩.

حديث حُذيفة بن أسيد قال: قال رسول الله (ﷺ): ((لا تقوم الساعة حتّى تَرَوْنَ عشر آيات: طلوع الشَّمس من مغربها))))[١]. قال أبو البقاء: ((أَمّا (طلوع) فيجوز فيه الرفع على تقدير: هي))[٢].

وأورد السيوطيّ الحديث نفسه، ونقل توجيه أبي البقاء العكبريّ فيه[٣].

وقد ذكر ابن مالك حذف المبتدأ وجوبًا عندما يكون خبر المبتدأ مصدرًا نائبًا مناب الفعل؛ إذ قال: ((المصدر المجعول بدلًا من اللفظ بفعلهِ إذا نصب، وهو الأكثر، التزم إضمار ناصبه؛ لئلا يجمع بين البدل والمبدل منهُ؛ فإذا رفع وجعل خبر لمبتدأ امتنع إظهار المبتدأ، كما امتنع إظهار الناصب في حال النّصب، ومن رفع المصدر قول الراجز:

صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبتلى[٤]))[٥].

- حذف المبتدأ جوازًا:

هناك العديد من المواضع التي يحذف فيها المبتدأ جوازًا، وكُلّها بوجود دَلّيل يدلّ على الحذف[٦].

---

(١) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث: ٧٤، وينظر: مسند أحمد: ٦٧/٢٦، رقم الحديث: ١٦١٤٤، فعن حُذيفة بن أسيد الغفاري (رضي الله عنه) قوله: ((أشرف علينا رسول الله (ﷺ) من غرفةٍ ونحنُ نتذاكرُ الساعةَ؛ فقال: لا تقوم الساعةُ حتّى ترون عشر آياتٍ: طُلُوع الشمسِ من مغربها، والدخان، والدابةُ، وخروج يأجوج ومأجوج...))، والمسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة: ٢٣١/٢.

(٢) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث: ٧٤.

(٣) عقود الزبرجد: ٣٢٨/١.

(٤) البيت للملبد بن حرملة من بني أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان. ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٢٠٨/١، وقد ورد في شرح الكافية الشافية: ٣٦٠/١، وشرح التسهيل: ٢٨٨/١، وشرح الأشموني: ٢١٢/١.

(٥) شرح الكافية الشافية: ١٥٤/١-١٥٥.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٤١/١-١٤٣، وينظر: شرح التسهيل: ٢٨٦/١، والنحو الوافي: ٥٠٧/١، وظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي: ١٩٩-٢٠٤.

وَمِمَّا ورد من حذف المبتدأ جوازًا في نصوص الكتب المدروسة العديد من الأحاديث النّبويّة، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

- أَنْ يكون الحذف لوجود قرينة حالية تدلّ عليه:

أورد أبو البقاء حديث (صدقة رمضان)، وفيه حذف المبتدأ جوازًا لوجود قرينة حالية تدلّ عليه، قال: ((وفي حديث عبدالله بن عبّاس: أَنَّ رسول الله (ﷺ) فَرض صَدقة رمضان نصف صاع من برٍ وصاعًا من تمر))[(١)].

قال العكبريّ: ((وأَمَّا الرفع في (صاع) ففيه وجهان، أحدهما: أَنْ يروى (نصف صاع) وهو الوجه، إذا رفعت صاعًا، ويكون التقدير: هي نصف صاع، فحذف المبتدأ، وبقي الخبر، والثَّاني: أَنْ تنصب (نصفًا)، ويكون التقدير: هي صاع؛ فيحمل (فرض) على معنى القول، ويحكى بها الجُملة بعدها))[(٢)].

وقد أَيَّدَ ابن فرحون المدنيّ العكبريّ؛ إذ أورد كلامهُ ونقلهُ عن هذا الحذف في الحديث، وذهب إِلى ما ذهب إليه، ثمَّ أضاف إليه بقولهِ: ((من) هي الداخلة في تقدير التمييز، ولو قال: نصف صاع برًا، صح المعنى))[(٣)].

- حذف المبتدأ جوازًا؛ لأَنَّهُ وقع في جواب الاستفهام:

أورد ابن فرحون المدنيّ حديث (أحب الأعمال إِلى الله سبحانه وتعالى)، وفيه حذف المبتدأ جوازًا؛ لأَنَّهُ وقع في جواب الاستفهام، قال: ((عن أبي عمر الشيباني – واسمه سعد بن إياس – قال: حدثني صاحب هذه الدار – وأشار بيده إِلى دار عبدالله بن مسعود – قال: سألت النبيّ (ﷺ): أي العمل أحب إِلى الله؟ قال: ((الصّلاة على وقتها)) قلت: ثمَّ أي؟ قال: ((بر الوالدين))، قلت: ثمَّ أي؟ قال: ((الجهاد في سبيل

---

(١) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ١١٧، وينظر: مسند أحمد: ٣٢٣/٥، رقم الحديث ٣٢٩١، عن ابن عبّاس (رضي الله عنهما) قال: ((يا أهل البصرة، أدوا زكاة صومكم. قال: فجعل النَّاس ينظر بعضهم إِلى بعضٍ؛ فقال: من هاهنا من أهل المدينة؟ قوموا فعلموا إخوانكم؛ فإنَّهم لا يعلمون أَنَّ رسول الله (ﷺ) فرض صدقة رمضان نصف صاع من بُر...))، والجامع الصحيح للسنن: ٢٤٨/٣٠.

(٢) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث: ١١٧–١١٨، وينظر: عقود الزبرجد: ٥/٢.

(٣) العدة في إعراب العمدة: ٢٨٥/٢.

الله))، حدثني بهنّ رسول الله (ﷺ)، ولو استزدته لزادني))[١]. قال ابن فرحون: ((تكون (الصّلاة): خبر مبتدأ محذوف؛ أي: (أحب العمل الصّلاة)؛ ويدل على ذلك السؤال))[٢].

وقد بيّنَ ابن هشام أَنَّهُ يكثر حذف المبتدأ جوازًا في جواب الاستفهام، كقولك: (كيف زيد؟) فتقول: (دنف)، تقديره: (هو دنف)، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ ١١﴾ [القارعة:١٠-١١]؛ أي هي نار[٣].

- حذف المبتدأ جوازًا بعد فاء الجواب:

أورد ابن فرحون المدنيّ حديث (الإسراع بالجنازة)، وفيه حذف المبتدأ جوازًا بعد فاء الجواب، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) يُبلغ به النبيّ (ﷺ) قال: ((أسرعوا بالجنازة؛ فإنْ تَكُ صالحةً فخيرٌ تقدمونها إليه، وإنْ تَكُ سوى ذلك فشرٌّ تضعونهُ عن رقابِكم))[٤]. قال ابن فرحون: ((حُذِف المبتدأ الذي هو (فجزاؤها)، والتقدير: إنْ تكن الجنازة ذات صلاح فجزاؤها خير تقدمونها إليه))[٥].

وأورد هذا الحديث أيضًا سبط ابن العجمي (ت٨٨٤هـ)، ويذكر حذف المبتدأ فيه؛ إذ يقول: (((فخيرٌ): خبر المبتدأ المحذوف؛ أي: فهي خيرٌ (تقدمونها) إلى يوم القيامة))[٦].

---

(١) العدة في إعراب العمدة: ٣١٣/١، ومختصر صحيح البخاري: ١٨٣/١، عن عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) قال: ((سألتُ النبيّ (ﷺ): أيُّ العملِ أحبُّ إلى الله؟ قال: الصّلاة على وقتها. قال ثمَّ أيُّ؟ قال: برُّ الوالدين. قال: ثمَّ أيُّ؟ قال: الجهاد في سبيل الله...))، وينظر: سنن أبي داود: ٣١٨/١.

(٢) العدة في إعراب العمدة: ٣١٩/١، وينظر: عقود الزبرجد: ٩١/٢.

(٣) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢١٣/١-٢١٤.

(٤) العدة في إعراب العمدة: ٢١٦/٢، وينظر: سنن أبي داود: ١٩١/٥، رقم الحديث: ٣١٨١.

(٥) العدة في إعراب العمدة: ٢١٧/٢.

(٦) الناظر الصحيح على الجامع الصحيح، لسبط ابن العجمي: ٥٨٨/١.

ويبيّن أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥) حذف المبتدأ بعد فاء الجواب، والتي يسميها أيضًا فاء الجزاء، ذلك في معرض كلامه عن أَنَّ المفتوحة والمكسورة بعد هذه الفاء؛ إذ يقول: ((فإذا وقعت بعد فاء الجواب جاز فيها الفتح والكسر...؛ قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَاۚ ذَٰلِكَ ٱلْخِزْيُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٣﴾ ﴾ [التوبة:٦٣]، فالفتح على تقديرها بمصدر وهو خبر مبتدأ محذوف؛ كأنَّهُ قال: من يحادد الله ورسوله فجزاؤه كينونة النّار لَهُ))[١].

- حذف المبتدأ جوازًا بعد القول:

وفي حذف المبتدأ جوازًا بعد القول أورد أبو البقاء العكبريّ حديث مرور جنازة على النبيّ (ﷺ)؛ إذ يقول العكبريّ: ((وفي حديث أبي قتادة الحارث بن ربعي: إذْ مَرَّت به جنازة فقال: ((مستريحٌ ومستراحٌ منهُ))[٢]، ففي الحديث حذف للمبتدأ جوازًا؛ لأَنَّهُ وقع بعد القول، ويقدر العكبريّ مبتدأ؛ إذ يقول: ((التقدير: النَّاس، أو الموتى مستريح ومستراح منْهُ))[٣].

وحذف المبتدأ هنا لوجود قرينة حالية، وهي من قرائن حذف المبتدأ جوازًا عند النّحاة[٤].

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٨٤/٥.

(٢) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث: ٧٠، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ٣٣٦/٦، عن أبي قتادة بن ربعيّ (رضي الله عنه) قال: ((مُرَّ على النبيّ (ﷺ) بجنازةٍ فقال: مستريحٌ ومستراحٌ منهُ. قالوا: يا رسول الله، ما المستريحُ والمستراحُ منهُ؟ قال: العبدُ المؤمن من يستريحُ من نصب الدُّنيا وأذها إلى رحمةِ الله، والعبدُ الكافرُ والفاجرُ يستريحُ منهُ العباد والبلاد والشجر والدواب))، وينظر: شعب الإيمان: ٤٥٥/١١، رقم الحديث: ٨٨٢٦.

(٣) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث: ٧٠، وينظر: عقود الزبرجد: ٤٠١/٢.

(٤) أمالي ابن الحاجب: ٦٣٨/٢، وشرح التسهيل: ٢٨٦، والأمثال النّبويّة في الصحيحين (دراسة تحليلية للظواهر الصرفية والنَّحويّة والدلالية)، لمحمد آدم عثمان، أطروحة دكتوراه: ١٨٥.

- حذف المبتدأ جوازًا في البدل والقطع إذا قصد التفصيل:

من حذف المبتدأ جوازًا في البدل والقطع، إذا قصد التفصيل ما أوردهُ سبط بن العجمي في حديث (أي العمل أفضل)، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أَنَّ رسول الله (ﷺ) سُئِلَ أيُّ العمل أفضلُ؟ قال: ((إيمانٌ باللهِ ورسولهِ، قيل: ثمَّ ماذا؟ قال: الجهادُ في سبيل الله، قيل: ثمَّ ماذا؟ قال: حجٌ مبرورٌ))[١]. قال العجمي: ((إيمانٌ، وكذا أخواه: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو إيمان))[٢].

- حذف المبتدأ جوازًا في القطع والاستئناف:

أورد أبو البقاء العكبريّ حديث (نواصي الخيل)، وفيه حذف المبتدأ جوازًا في القطع والاستئناف، عن عروة بن الجعدِ البارقيّ (رضي الله عنه) أَنَّ النبيّ (ﷺ) قال: ((الخيل معقود في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة، الأجرُ والمغنمُ))[٣]. قال أبو البقاء: (((الأجرُ والمغنم): خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو الأجر والمغنم))[٤].

وانفرد محمد اليفرني (ت٦٢٥هـ) بذكر حديث النهي عن دخول المسجد بريح الثوم، فيه حذف المبتدأ جوازًا في الاستئناف؛ إذ يقول: ((وفي بعض روايات هذا الحديث: ((من أكل من هذه الشجرة الخبيثة))...، وقوله: فلا يقرب مساجدنا، يؤذينا بريح الثوم[٥]، فبعد أَنْ يذكر اليفرني آراء النّحاة في (يؤذينا بريح الثوم) يُجوَز الرفع في

---

(١) الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ١١٠/١، وينظر: مختصر صحيح البخاري: ١٢٦/١، رقم الحديث: ٢٠، ومعجم ابن عساكر: ٦١٤/٢.

(٢) الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ١١٠/١، وينظر: عقود الزبرجد: ٧٧/٣.

(٣) مختصر صحيح البخاري: ٢٨٠/٢، رقم الحديث: ١٢٦٦، وينظر: مسند أحمد: ٥٣٣/٣١، رقم الحديث: ١٩١٩٦.

(٤) إتحاف الحثيث بإعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث: ١٠٦، وينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٢٣٦/٢، وعقود الزبرجد: ٣١٩/١.

(٥) الاقتضاب في غريب الموطأ: ٣٩/١، وينظر: موطأ مالك: ١٠٨/١، رقم الحديث: ٣٠، عن سعيد بن المسيب قال: ((إنَّ رسول الله (ﷺ) قال: مَنْ أَكَلَ من هذهِ الشجرةِ، فلا يقرب مساجدنا، يؤذينا بريح الثُّوم))، ومسند أحمد: ٥١/١٣، رقم الحديث: ٧٦١٠.

(يؤذينا)، ويقدر مبتدأ؛ إذ يقول: ((يؤذينا: بإثبات الياء، وهو الصحيح، ولا يجوز في مثل هذا الجزم على جواب النهي في قول سيبويه وأصحابه، وكان الكسائيّ يجيز فيه الجزم، وهو غلط؛ لأَنَّهُ يصير تباعدهم عن المسجد سببًا لإذايته لهم بريح الثوم، وقول: (يؤذينا) يجوز أَنْ يكون في موضع رفعٍ على خبر مبتدأ مضمر؛ كأَنَّهُ قال: فهو يؤذينا))[١].

وقد استشهد بهذا الحديث الكثير من علماء النحو والصرف؛ إذ بيّنوا التوجيه في قوله: (يؤذينا)؛ إذ يقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ): ((جاءت الرواية بإثبات الياء من حديث أبي هريرة مرفوعًا:...، ولا يؤذينا بريح الثوم))[٢]، ثمَّ يُبيّن ابن مالك رأي الكسائيّ في هذه المسألة، وكيف استشهدَ بهذا الحديث؛ إذ يقول: ((وقد أجاز الكسائيّ الجزم في جواب ما لا يصح في دخول (إنَّ) على (لا)، وقال: يكتفي بتقدير (إنَّ) دالة على الفعل دون (لا)))[٣]، وهو يبين أَنَّ هذا مِمَّا انفرد به الكسائيّ؛ فهو يؤدي الرفع في (يؤذينا).

وعليه فقد وقع حذف المبتدأ جوازًا في هذا الموضع من الحديث، وتقديره: فهو يؤذينا.

- حذف المبتدأ جوازًا إذا كان الخبر صفة لمبتدأ يدلّ عليه:

أورد السيوطيّ حديث إذا رجع النبيّ (ﷺ) من سفرٍ، وانفرد به، وفيه حذف المبتدأ جوازًا؛ لأَنَّ الخبر صفة للمبتدأ يدلّ عليه؛ إذ يقول: ((حديث: كان رسول الله (ﷺ) إذا

---

(١) الاقتضاب في غريب الموطأ: ١/٤٠-٤١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٢/١٣٠ (الحاشية).

(٣) شرح الكافية الشافية: ٢/١٢٩، وينظر: شرح التسهيل: ٤/٤٤، وشرح ابن الناظم، لبدر الدِّين ابن مالك: ٤٨٧، وتوضيح المقاصد والمسالك، للمراديّ: ٣/١٢٥٨، وشرح التصريح على التوضيح، للوقاد: ٢/٣٨٤-٣٨٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/٤٥٦.

أقبل من سفر قال: آيبون تائبون عابدون لربّنا حامدون))[١]. قال السيوطيّ: ((قوله: (آيبون): خبر مبتدأ محذوف؛ أي: مقدر؛ أي: نحنُ))[٢].

وعليه يتضّح مِمَّا سبق وجود حذف المبتدأ وجوبًا وجوازًا في كتب إعراب الحديث، والذي أشار إليه معربو الحديث، وفسّروا أسباب حدوثه، والغاية منهُ، والتوجيهات النَّحويّة فيه، وعليه يكون الحديث النَّبويّ الشَّريف من الشواهد على حذف المبتدأ في العربيّة.

٢. حذف الخبر:

- حذف الخبر وجوبًا:

يحذف الخبر وجوبًا في عِدَّة حالات[٣]:

وقد ورد حذف الخبر وجوبًا في نصوص كثيرة من كتب إعراب الحديث، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

- حذف الخبر بعد (لولا):

أورد ابن فرحون المدنيّ حديث السواك، وفيه حذف الخبر وجوبًا بعد (لولا) الامتناعية، عن أبي هريرة (رضي الله عنه). قال: ((قال رسول الله (ﷺ): ((لولا أَنْ أشُقَّ على أُمتي، لأمرتهم بالسواكِ عند كُلِّ صلاةٍ))[٤]. قال ابن فرحون: (((لولا) هنا الامتناعية،

---

(١) عقود الزبرجد: ٢٢٥/١، ومسند أبي يعلى الموصلي: ٢٢٦/٣، رقم الحديث: ١٦٦٤، عن أبي إسحاق، عن الربيع بن البراء، عن أبيه، أَنَّ النبيّ (ﷺ) كان إذا رجع منْ سفره قال: ((آيبونَ تائبونَ عابدونَ لربّنا حامدونَ))، وينظر: الدعاء، للطبرانيّ: ٢٥٧.

(٢) عقود الزبرجد: ٢٢٥/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٥/١، وشرح الأشموني: ٢٠٦/١، وحاشية الصبان: ٣١٥/١، وظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي: ٢١٥.

(٤) العدة في إعراب العمدة: ١٦٦/١، وينظر: سنن ابن ماجه: ١٠٥/١، رقم الحديث،: ٢٨٧، وسنن أبي داود: ٣٥/١، وشعب الإيمان: ٢٧٨/٤، رقم الحديث: ٢٥١٥.

ويجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها))[١]، ثمَّ يقدره ابن فرحون بقولهِ: ((والتقدير: لولا مخافة أَنْ أشق لأمرتهم أمر إيجاب، وإلّا لانعكس معناها؛ إذ الممتنع المشقة، والموجود الأمر، و(اللام) جواب لولا))[٢].

ويستشهد ابن هشام (ت٧٦١هـ) بهذا الحديث؛ إذ يقول: ((فَأَمَّا قوله عليه الصّلاة والسّلام: ((لولا أَنْ اشق على أمتي لأمرتهم بالسواكِ عند كُلّ صلاة)) فالتقدير: لولا مخافة أَنْ اشق على أمتي لأمرتهم؛ أي: أمر إيجاب، وإلّا لانعكس معناها؛ إذ الممتنع المشقة والموجود الأمر))[٣].

- حذف الخبر وجوبًا لأَنَّ المبتدأ نصّ صريح في القسم:

وأورد السيوطيّ حديث قَسْمَ رسول الله (ﷺ)، وفيه حذف الخبر وجوبًا؛ لأَنَّ المبتدأ نصّ صريح في القسم، وهو مِمَّا انفرد به؛ إذ يقول: ((حديث: وأيمنُ الذي نَفسي بيده لو رأيْتم ما رأَيتُ لَضحِكْتُم قليلًا ولبكيتم كثيرًا))[٤]. قال السيوطيّ: ((قال ابن يعيش في شرح المفصل[٥]: (أيمن الله): اسم مفرد موضوع للقسم مأخوذ من اليُمن والبركة؛ كأنَّهم أقسموا بيمن الله وبركته، وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف للعلم به، كما كان كذلك

---

(١) العدة في إعراب العمدة: ١٦٧/١، وينظر: عقود الزبرجد: ٢٠/٣.

(٢) العدة في إعراب العمدة: ١٦٩/١، وينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٤٨١/١.

(٣) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: ٣٥٩، وينظر: سكب الأدب على لامية العرب، لسليمان بك الشاوي دراسة وتحقيق، لمهند مجيد برع (رسالة ماجستير): ٢٣٠/١.

(٤) عقود الزبرجد: ١٣١/١، وينظر: صحيح ابن خزيمة، ط٣: ٧٧٠/٢، رقم الحديث: ١٦٠٢، عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (ﷺ) ذات يوم، وانصرف من الصّلاةِ وأقبلَ إلينا بوجههِ؛ فقال: ((يا أيُّها النَّاس إنِّي إمامُكُم؛ فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود، ولا بالقيام ولا بالقعود، ولا بالانصراف؛ فإنِّي أراكم من خلفي، وأيمُ الذي نفسي بيده لو رأيتمْ ما رأيتُ لضحكتُمْ قليلًا ولبكيتمْ كثيرًا...))، ومسند أحمد: ٥٦/١٩، رقم الحديث: ١٩٩٧، ولم أقف في كتب الحديث جميعها على لفظ (أيمن الذي)، وإنَّما الموجود: (أيمُ الذي).

(٥) شرح المفصل: ٩٢/٩.

في (لعمر الله)، وتقديره: أيمن الله قسمي أو يميني...، ويؤكد حال هذا الاسم في مضارعه الحرف أَنَّهم قد تلاعبوا به؛ فقالوا مرة: (أيمن الله)...، ومرة: (أيمُ الله) بحذف النون...))[١].

- حذف الخبر وجوبًا لوجود (واو المصاحبة) بعد المبتدأ:

وأورد محمد اليفرني حديث الصلاة على الجنائز، فيه حذف الخبر وجوبًا؛ لوجود (واو المصاحبة) بعد المبتدأ، وهو مِمَّا انفرد به؛ إذ يقول: ((قوله: ((الرجال والنساء))))[٢]. قال اليفرني: ((قوله: (الرجال والنساء) بالرفع على أَنْ يجعل (الرجال) مبتدأ، و(النساء) عطفًا عليهم، ويضمر الخبر؛ كأَنَّهُ قال: الرجال والنساء مجموعون أو مقرونون، فَحُذف، ودلّت عليه الواو بما فيها من معنى (مع)، وهذا نحو: ما حكاه سيبويه[٣]، من قولهم: أنت وشأنك، وكلّ رجل وضيعته))[٤].

- حذف الخبر وجوبًا لأَنَّهُ أتى بعد المبتدأ حال سدت مسد الخبر:

وأورد ابن مالك حديث الصّلاة مع النبيّ (ﷺ) وفيه حذف الخبر وجوبًا؛ لأَنَّهُ أتى بعد المبتدأ حال سدت مسد الخبر، عن سهل بن سعد (رضي الله عنه) قال: ((كانوا يصلون مع النبيّ (ﷺ) وهم عاقدي أُزرهم من الصغر على رقابهم...))[٥]. قال ابن مالك: (((عاقدي

---

(١) عقود الزبرجد: ١/١٣١-١٣٢، وينظر: همع الهوامع: ٢/٤٨٢.

(٢) الاقتضاب في غريب الموطأ: ١/٢٥٨، وينظر: موطأ مالك رواية يحيى الليثي: ١/٢٧٦، رقم الحديث: ٦١٦، عن يحيى الليثي قال: ((إِنَّهُ بلغهُ أَنَّ عثمان بن عفان، وعبدالله بن عمر، وأبا هريرة، كانوا يصلون على الجنائزِ بالمدينةِ، والرجال والنساءِ، فيجعلون الرجال مِمَّا يلي الإمام، والنساء مِمَّا يلي القبلةَ)).

(٣) الكتاب: ١/٢٩٩.

(٤) الاقتضاب في غريب الموطأ: ١/٢٥٨-٢٥٩.

(٥) المعجم الكبير، للطبراني: ٦/١٩١، رقم الحديث: ٥٩٦٤.

أزرهم): منصوب على الحال، وهما حال سد مسد الخبر المسند إلى (هم)، والتقدير: وهم مؤتزرون عاقدي أُزرهم))[١].

- **حذف الخبر جوازًا:**

من المواضع التي يُحذف فيها الخبر جوازًا[٢]:

وقد ورد حذف الخبر جوازًا في نصوص الكتب المدروسة، وسنبين تفصيل ذلك:

- **حذف الخبر جوازًا وذلك للإجابة عن السؤال:**

أورد ابن فرحون المدنيّ حديث (أحبُّ الأعمال إلى الله)، وفيه حذف الخبر جوازًا، وذلك في الإجابة عن السؤال، عن عبدالله بن مسعود (ﷺ) قال: ((سألت النبيّ (ﷺ): أيُّ العمل أَحبُّ إلى الله؟ وفي رواية: أفضل؟ قال: الصّلاة على وقتها...))[٣]. قال ابن فرحون: (((الصّلاة على وقتها): مبتدأ؛ أي: الصّلاة لوقتها أحب إلى الله تعالى، ويدل على ذلك السؤال))[٤].

- **الجُملة الاسمية المعطوف عليها جُملة محذوفة الخبر:**

وأورد السيوطيّ حديث (أبواب الخير)، وفيه حذف الخبر جوازًا؛ لدلالة العطف عليه، وهو مِمَّا انفرد بهِ؛ إذ يقول: ((قال رسول الله (ﷺ): ((الصدقة تطفئ الخطيئة، وصلاة الرجل في جوف الليل))))[٥].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٧٠، وينظر: عقود الزبرجد: ٣٩٠/١.

(٢) الخصائص: ٣٦٤/٢، والمفصل في صنعة الإعراب: ٤٥/١-٤٦، والكافية في علم النحو، لابن الحاجب: ١٧/١.

(٣) العدة في إعراب العمدة: ٣١٣/١، وينظر: مختصر صحيح البخاري: ١٨٣/١، رقم الحديث: ٢٨٢، ومسند أحمد: ٥/٧، رقم الحديث: ٣٨٩٠.

(٤) العدة في إعراب العمدة: ٣١٩/١، وينظر: عقود الزبرجد: ٩١/٢.

(٥) عقود الزبرجد: ٢٣٠/٢، وينظر: الجامع الصحيح للسنن والمسانيد: ١٣٥/٧، عن معاذ بن جبل (ﷺ) قال: ((قال لي رسول الله (ﷺ): ألا أَدُلك على أبواب الخير؟ الصومُ جُنَّةٌ، والصدقةُ تطفئُ =

قال السيوطيّ: (((صلاة الرجل): مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: صلاة الرجل في جوف الليل كذلك؛ أي: تطفئ الخطيئة...، ويعضده تقييد القرينتين السابقتين، أعني: الصوم والصدقة))[١].

- حذف الخبر جوازًا بعد (إذا) الفجائية:

أورد ابن فرحون المدنيّ حديث (آية الرجم عند اليهود)، والذي فيه حذف الخبر جوازًا بعد (إذا) الفجائية، عن عبدالله بن عمر (رضي الله عنهما) أَنَّهُ قال: ((إِنَّ اليهود جاءوا إلى رسول الله (ﷺ)، فذكروا لَهُ أَنَّ رجلًا منهم وامرأة زنيا؛ فقال لهم رسول الله (ﷺ): ما تجدون في التوراة من شأن الرجم؟ قالوا: نفضحهم، ويجلدون. قال عبدالله بن سلام: كذبتم، إِنَّ فيها آية الرجم؛ فأتوا بالتوراة...، فإذا فيها آية الرَّجمِ؛ فقالوا: صَدَقَ يا مُحَمَّد فيها آيةُ الرجم...))[٢]. قال ابن فرحون: ((قوله: (فإذا فيها آية الرجم): (إذا): هنا الفجائية...؛ فإنْ قدرت خبر المبتدأ في المجرور، وهو الاستقرار، كان حرف الجرّ يتعلّق به، وهو العامل في (إذا)، وإنْ قدرت الخبر محذوفًا: كان أيضًا عاملًا فيها، ويتعلّق به حرف الجرّ، ويكون التقدير: (فإذا فيها آية الرجم مرئية)))[٣].

- حذف الخبر جوازًا لأَنَّهُ شبه جُملة:

وأورد سبط ابن العجمي حديث (نواصي الخيل)، وفيه حذف الخبر جوازًا؛ لأَنَّهُ وقع شبه جُملة، وهو مِمَّا انفرد به، عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (ﷺ):

الخطيئةَ كما يطفئُ الماءُ النّارَ، وصلاةُ الرجل من جوف الليلِ...))، وينظر: سنن الترمذي: ١٢/٥، رقم الحديث: ٢٦١٦.

(١) عقود الزبرجد: ٢٣٠/٢.

(٢) العدة في إعراب العمدة: ٣٣٨/٣، وينظر: السنن الصغير، للبيهقي: ٢٩٣/٣، رقم الحديث: ٢٥٥١، والسنن المأثور، للشافعي: ٣٩٧.

(٣) العدة في إعراب العمدة: ٣٤٤/٣-٣٤٦.

((البركةُ في نواصي الخيل...))[١]. قال العجمي: ((كذا وقعَ، ولا بُدَّ فيه من شيء محذوف يتعلّق به المجرور))[٢].

ويقدر النّحاة في الخبر الواقع شبه جُملة متعلقًا بكون أو استقرار محذوف؛ فيكون التقدير في الحديث: البركةُ في نواصي الخيل كائنةٌ[٣].

ثانيًا: الحذف في نواسخ الجُملة الاسمية:

تعمل النواسخ الداخلة على الجملة الاسمية تغييرًا في حركة إعراب ركنيها (المبتدأ والخبر)، وهي إِمَّا أفعال، مثل: (كان وأخواتها)، وإِمَّا حروف، مثل: (إِنَّ وأخواتها)، وهناك نظائر لـ(كان)، مثل: (ظن)، ونظائر لـ(إِنَّ)، مثل: (لا النافية للجنس) التي تعمل عمل (إِنَّ)، ويمكن لهذه النواسخ أَنْ تحذف مع اسمها ويبقى خبرها، أو أَنْ تحذف مع خبرها ويبقى اسمها، أو أَنْ تحذف وحدها ويعوض عنها، وذلك بوجود دليل عليها، وبقاء المعنى من دون تأثر[٤].

وفيما يأتي تفصيل لمظاهر هذا الحذف في كتب إعراب الحديث الشَّريف:

١. الحذف في (كان وأخواتها):

تحذف (كان) مع اسمها أو خبرها، وتحذف (كان) وحدها، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

---

(١) الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٢٣٦/٢، وينظر: مختصر صحيح البخاري: ٢٨٠/٢، ومسند أبي يعلى الموصلي: ١٨٧/٧.

(٢) الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٢٣٦/٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج: ٦٣/١، وشرح المفصل: ٢٣٢/١، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية: ٣٧٠/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩٩٤/٢.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٣٠٧/٣، وحاشية الآجرومية: ٧٢/١-٧٦، والنحو الوافي: ٥٤٤/١-٥٤٥.

- حذف (كان) مع اسمها:

وقد ذكر سيبويه حذف (كان) مع اسمها بعد (لو)؛ إذ قال: ((وَمِمَّا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: (إِلَّا طعام ولو تَمْرًا)؛ كأَنَّك قلت: (ولو كان تمرًا)، و(أتني بدابة ولو حمارًا)، وإِنْ شئت قلت: (إِلَّا طعام ولو تمرٌ)؛ كأَنَّكَ قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ))[١].

تحذف كان مع اسمها كثيرًا بعد (إنْ) و(لو)، نحو: ((النَّاس مجزيون بأعمالهم إنْ خيرًا فخير))[٢]، تقديره: إنْ كانَ عملهم خيرًا فخير، ونحو: (اطلبوا العلم ولو بالصين)، تقديره: ولو كان العلمُ بالصين، وحذفت (كان) واسمها تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ولوجود دليل على الحذف، وتحذف (كان) مع اسمها كذلك بعد (لدن)، وهو قليل، نحو: (كأنْ يسألك سائل: متى كان الاجتماع؟ فتقول: يوم الأربعاء من لدن عصرًا إلى المغرب)، تقديره: من زمن كان الوقتُ عصرًا إلى المغرب، وهو شاذ لا يقاس عليه[٣].

وقد حذفت (كان) مع اسمها في نصوص الكتب المدروسة، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

إذ أورد ابن فرحون حديث (خاتمٌ من حديد)، وفيه حذف (كان) مع اسمها وبقاء خبرها، عن سهل بن سعدٍ (رضي الله عنه) قال: ((جاءت امرأة إلى رسول الله (ﷺ)، فقالت: إِنَّي وهبت من نفسي، فقامت طويلًا، فقال رجلٌ: زوجنيها إنْ لم تكن لك بها حاجةٌ. قال: هل عندك من شيءٍ تصدقها؟ قال: ما عندي إِلَّا إزاري...، فالتمس شيئًا فقال: ما أجدُ شيئًا، فقال: التمس ولو خاتمًا من حديد...))[٤].

---

(١) الكتاب: ٢٦٩/١.

(٢) المعجم الكبير: ٨٩/٢٢، رقم الحديث (٢١٥).

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٥٨/١، وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: للاستراباذي: ١٤٦/٢.

(٤) العدة في إعراب العمدة: ١٠٠/٣، وينظر: صحيح البخاري: ١٧/٧، رقم الحديث: ٥١٣٥، وصحيح مسلم: ١٠٤٠/٢، رقم الحديث: ٧٦، وسنن أبي داود: ٢٣٦/٢.

قال ابن فرحون المدنيّ: (((لو) في هذا الموضوع وأمثاله شرطية بمعنى (إنْ) و(خاتمًا) خبر (كان) المقدرة؛ أي: (ولو كان الملتمس خاتمًا)، وحذف (كان) بعد لو كثير))[١].

وأشار ابن الحاجب إلى ذلك الحذف بقولهِ: ((إنْ خيرًا فخير، وفي هذه المسألة أربعة أوجه: نصبهما، ورفعهما، ونصب الأَوّل، ورفع الثاني، ورفع الأَوّل ونصب الثاني، أَمّا نصب الأَوّل فقوى على إضمار (كان)، وإنَّما أضمرت (كان) دون غيرها؛ لأَنَّها كثرت في الاستعمال، ولما كثر في الاستعمال شأَن في التخفيف، أو لأَنَّ معناها إذا حذفت لا يخل؛ فجاز فيها الحذف لذلك))[٢].

واستشهد الخضري بحديث ((ولو خاتمًا من حديد)) في حاشيته؛ إذ قال: ((قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠]؛ أي: لو تملكون تملكون؛ فحذف الفعل الأَوّل اكتفاء بمفسره، فانفصل الضمير، ومنه: ((التمس ولو خاتمًا من حديد))؛ أي: ولو كان الملتمس خاتمًا))[٣].

- حذف (كان) وحدها:

تُحذف (كان) وحدها ويعوض عنها بـ(ما)، ويبقى اسمها وخبرها، ويكون ذلك بعد (أَنْ) المصدرية؛ قال سيبويه: ((و(أَمّا) لا يذكر بعدها الفعل المضمر؛ لأَنَّهُ من المضمر المتروك إظهاره...، فإنْ أظهرت الفعل قلت: إمَّا كنت منطلقًا انطلقتُ، أَنَّما

---

(١) العدة في إعراب العمدة: ٢٠٣/٣، وينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٤٣٦/٢، وعقود الزبرجد: ٣٩٣/١.

(٢) أمالي ابن الحاجب: ٤٠٩/١، ويستشهد بالحديث في حاشية الصفحة، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٤٧/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٥٧/١، والمنهاج المختصر في علميّ النحو والصرف، لعبدالله بن يوسف: ٧٣، ومعجم الصواب اللّغوي دليل المثقف العربيّ: ٧٣٤/١.

(٣) حاشية الخضري: ٢٩٤-٢٩٥، فصل (لو).

تريد: إنْ كنت منطلقًا انطلقتُ...؛ لأَنَّ (أَمّا) كثرت في كلامهم واستعملت حتّى صارت كالمثل المستعمل))[١].

وأورد ابن مالك حديث (مثل أحدٍ ذهبًا)، وفيه حذف (كان)، وَعُوِضَ عنها بـ(ما) مع بقاء اسمها وخبرها، عن أبي هريرة (ﷺ) قال: قال رسول الله (ﷺ): ((لو كان لي مثلُ أُحدٍ ذهبًا ما يَسُرُّني أَنْ لا يمرَّ عليّ ثلاثٌ وعندي منهُ شيءٌ...))[٢]، قال ابن مالك: ((الأصل: ما كان يسرني؛ فحذف (كان) وهو جواب (لو)، وفيه ضمير هو الاسم، و(يسرني): خبر، وحذف (كان) مع اسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام ونظمه))[٣].

وأضاف ابن مالك في ذلك قوله: ((وأشبه شيء بحذف (كان) قبل (يسرني) حذف (جعل) قبل (يجادلنا) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾﴾ [هود:٧٤]؛ أي: جعل يجادلنا في قوم لوط؛ لأَنَّ (لما) مساوية لـ(لو) في استحقاق جواب بلفظ الماضي؛ فلما وقع المضارع في موضع الماضي دعت الحاجة إلى أحد أمرين: إمَّا تأول المضارع بماضٍ، وإمَّا تقدير ماض قبل المضارع، وهو أولى الوجهين، والله تعالى اعلم))[٤].

وقد بيّن ابن هشام أَنَّ في جواب (لو) حالتين؛ إذ قال: ((جواب (لو): إمَّا مضارع منفي بـ(لم)، نحو: (لو لم يخف الله لم يعصهِ، أو ماضٍ مثبت، أو منفي بـ(ما)، والغالب على المثبت دخول اللام، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة:٦٥]))[٥].

---

(١) الكتاب: ٢٩٤/١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٢٧، وينظر: مختصر صحيح البخاري: ١٢٨/٢، رقم الحديث: ١١٠٤.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٢٨، وينظر: عقود الزبرجد: ٩/٣.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٢٨.

(٥) مغني اللّبيب: ٣٥٨.

وذكرَ الخضري في حاشيته الحديث ويبيّن الحذف بقولهِ: ((وأَمَّا قوله (عليه الصّلاة والسّلام): ((لو كان لي مثل أحد ذهبًا ما يسرني...))، فهو على حذف (كان)؛ أي: (ما كان يسرني)؛ فلا يراد أَنَّ المضارع المنفي بـ(ما) مستقبل لفظًا ومعنًى))[١].

٢. الحذف في (إنَّ وأخواتها):

يحذف من (إنَّ وأخواتها) اسمها أو خبرها؛ فالحذف في اسمها هو ضمير الشأن[٢]، وفي خبرها؛ لسد الحال محل الجرّ[٣]، ولا يكون هذا الحذف إلَّا بقرينة تدلّ على ذلك، ولا يتأثر المعنى.

- حذف اسم (إنَّ):

يحذف اسم (إنَّ) في الشعر كثيرًا، وفي غير الشعر قليلًا، ويشير السيرافي إلى حذف اسم (إنَّ) في الدعاء؛ إذ يقول: ((وأَمَّا قوله: (أَن جزاك الله خيرً) تقديره: أَنَّهُ جزاك الله خيرًا...، وقد حذف اسم (أَنَّ) المشددة ووليها الفعل، فإنَّما؛ لأَنَّ هذا الكلام دعاء))[٤].

وقد ورد حذف اسم (إنَّ) في الأحاديث التي أوردها معربو الحديث، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

من الأحاديث التي حُذِفَ فيها اسم (إنَّ) ما أوردهُ ابن مالك في توضيحه؛ إذ قال: ((منها قول النبيّ (ﷺ): في حديث الدجال: ((إنَّ بين عينيه مكتوبٌ كافر))))[٥]. قال ابن مالك: ((إذا رفع في حديث الدجال (مكتوب)؛ جُعِلَ اسم (إنَّ) محذوفًا، وما بعد

---

(١) حاشية الخضري: ٢٩٦، فصل (لو).

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه، للسيرافي: ٤٨/٢، وشرح المفصل: ٣٣٨/٢ (الحاشية).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٧٧/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤٠٨/٣.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٠٥، وينظر: صحيح البخاري: ٦٠/٩، رقم الحديث: ٧١٣١، عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال: قال النبيّ (ﷺ): ((ما بُعِثَ نبيٌّ إلَّا أنذرَ أُمَّتَهُ الأعور الكذاب، ألا إنَّهُ أعور، وإنَّ ربّكم ليس بأعور، وإنَّ بين عينيهِ مكتوبٌ كافرٌ))، والمسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة: ٢٧٢/٢.

ذلك جُملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع خبرًا لـ(إنَّ)، والاسم المحذوف إمَّا ضمير الشأن، وإمَّا ضمير عائد على الدجال، ونظيره إنْ كان المحذوف ضمير الشأن قول النبيّ (ﷺ) في بعض الروايات: ((وإنَّ لنفسك حق))[١].

وقد ذكر سيبويه هذا الحذف في اسم (إنَّ)؛ إذ قال: ((وروى الخليل (رحمهُ الله) أَنَّ ناسًا يقولون: إنَّ بك زيدٌ مأخوذ، فقال: هذا على قوله: إنَّهُ بك زيدٌ مأخوذ، وشبهه بما يجوز في الشعر، نحو قوله (وهو ابن صريم اليشكري):

ويومًا تُوافينا بوجهٍ مقسَّمٍ كأنَّ ظبيةٌ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ[٢]

لأَنَّهُ لا يحسن ههنا إلَّا الإضمار))[٣].

- حذف خبر (إنَّ):

يحذف خبر (إنَّ وأخواتها) عند الإجابة عن السؤال؛ قال سيبويه: ((يقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إنَّ النَّاس ألبٌ عليكم، فيقول: إنَّ زيدًا، وإنَّ عمرًا؛ أي: إنَّ لنا))[٤]، ويبين ابن جنّيّ أَنَّ خبر (إنَّ وأخواتها) يحذف في الشعر وفي غير الشعر إذا دَلَّ عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج:٢٥][٥].

ويحدد النّحاة ثلاثة مواضع لحذف خبر (إنَّ)[٦]:

وقد ورد حذف خبر (إنَّ وأخواتها) في أحاديث رسول الله (ﷺ)، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٠٥، وينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٦٠٠/٢، وعقود الزبرجد: ١٧٠/١.

(٢) هذا البيت فيه خلاف في نسبته؛ فهو إمَّا لباغث بن صريم اليشكري، وإمَّا لأرقم بن علباء اليشكري. ينظر: التفسير البسيط، للنيسابوري: ٢١٠/١١ (الحاشية).

(٣) الكتاب: ١٣٤/٢-١٣٥.

(٤) المصدر نفسه: ١٤١/٢، وينظر: ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي: ٢١٩.

(٥) ينظر: شرح اللمع في النحو: ١٣٤/١.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٤١/٢، والخصائص: ٣٧٥/٢، والمفصل في صنعة الإعراب: ٤٨/١-٥٠، وشرح المفصل: ٢٥٨/١ وما بعدها، والتذييل والتكميل: ٤٨/٥-٥٠.

- **حذف خبر (إنَّ):**

أورد أبو البقاء العكبريّ حديث سؤال جبريل (عليه السلام) عن من شهد بدرًا، وفيه حذف خبر (إنَّ)؛ إذ قال: ((وفي حديث رافع بن خديج (رضي الله عنه) قال: ((إنَّ جبْريلَ أو – ملك–))))[١]. قال العكبريّ: ((خبر (إنَّ) محذوف دَلَّ عليه (جاء) تقديره: إنَّ جبريل جاء، أو ملك جاءَ))[٢].

- **حذف خبر (إنَّ) ويسد الحال مسده:**

وأورد سبط بن العجمي حديث السيدة عائشة (رضي الله عنها)، وهو مِمَّا انفرد به، وفيه حذف خبر (إنَّ) ويسد الحال مسدهُ، عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: ((لما جاءَ قَتلُ زيد بن حارثة، وجعفر بن أبي طالب، وعبدالله بن رواحة (رضي الله عنهم)، جلس النبيّ (صلى الله عليه وسلم) يُعرفُ فيه الحزنُ، وأنا اطلعُ من صائر الباب، تعني من شق الباب، فأتاهُ رجلٌ فقال: يا رسول الله: إنَّ نساء جعفرٍ، وذكر بكاءهنَّ، فأمرهُ أَنْ ينهاهُنَّ...))[٣]. قال ابن العجمي: ((إنَّ (نساءَ): خبر (إنَّ) محذوف؛ أي: يبكينُ و(ذكر بكاءهنَّ): حالٌ عن المستتر في (فَقَالَ)...، وقد حَذَفَتْ (رضي الله عنها) خبر (إنَّ) من القول المحكي عن جعفرٍ بدلالة الحال))[٤].

- **حذف خبر (إنَّ) لتعلّق الظرف به:**

وانفرد السيوطيّ برواية حديث (حال المقسطين عند الله)، وفيه تعلّق الظرف بمحذوف خبر (إنَّ)، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن النبيّ (صلى الله عليه وسلم): ((إنَّ

---

(١) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث: ٨٦، وينظر: مسند أحمد: ١٣٦/٢٥، رقم الحديث: ١٥٨٢. عن رافع بن خديج (رضي الله عنه) قال: ((إنَّ جبريل – أو ملكًا – جاء إلى النبيّ (صلى الله عليه وسلم) فقال: ما تعدّونَ من شهدَ بدرًا فيكم؟ قالوا: خيارنا. قال: كذلك هم عندما خيارنا من الملائكةِ)).

(٢) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث: ٨٦، وينظر: عقود الزبرجد: ٣٥٣/١.

(٣) الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٥٨٤/١، وينظر: صحيح البخاري: ٨٢/٢، رقم الحديث: ١٢٩٩، ومسند أحمد: ٣٦٣/٤٠، رقم الحديث: ٢٤٣١٣.

(٤) الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٥٨٤/١.

المقسطين عند اللهِ تعالى على منابر من نورٍ، على يمين الرحمن الذين يعدلون في حُكمِهمِ وأهليهم وما ولوا))[١]. قال السيوطيّ: ((قوله: (عند الله): خبر (إنَّ)؛ أي إنَّ المقسطين مقربون عند الله، و(على منابر): يجوز أَنْ يكون خبرًا بعد خبر، وحالًا من الضمير المستقر في الظرف))[٢]؛ فالظرف (عند الله) متعلق بمحذوف خبر (إنَّ) وتقديره: كائنين عند الله.

٣. الحذف في (لا) النافية للجنس:

يكون الحذف في اسم (لا) النافية للجنس وخبرها بوجود دليل على الحذف، وهو يظهر في كلام العرب؛ لكنَّهُ نادر وقليل[٣].

قال الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ): ((يحذف اسم (لا) في: (لا عليك)، ولا يحذف إلَّا مع وجود الخبر، كما لا يحذف الخبر إلَّا مع وجود الاسم؛ لئلا يكون إجحاف، وقولهم: (لا كزيد)، إنْ جعلنا الكاف اسمًا؛ جاز أَنْ يكون خبرًا؛ أي لا أحد مثل زيد، وإنْ جعلنا الكاف حرفًا فالاسم محذوف؛ أي لا أحد كزيدٍ))[٤].

وأَمَّا حذف خبر (لا) فقد ذكره الزمخشري؛ إذ قال: ((حذف خبر (لا): ويحذفه الحجازيون كثيرًا؛ فيقولوا: لا أهل، ولا مال، ولا بأس، ولا فتى إلَّا علي ولا سيف إلَّا ذو الفقار، ومنهُ كلمة الشهادة ومعناها: لا إله في الوجود إلَّا الله، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلًا))[٥].

ويذكر الأشموني (ت٩٠٠هـ)، حذف خبر (لا) النافية للجنس عند الحجازيين والتميميين والطائيين؛ إذ يقول: ((وشاع في هذا الباب إسقاط الخبر جوازًا عند

---

(١) عقود الزبرجد: ٧٩/٢، وينظر: سنن النسائي: ٢١١/٨، رقم الحديث: ٥٣٧٩، وصحيح مسلم: ١٤٥٨/٣.

(٢) عقود الزبرجد: ٨٠/٢، وينظر: مجمع بحار الأنوار، للكجراتي: ٢٦٨/٤.

(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٣٤٦/١.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ١٨٣/٢.

(٥) المفصل في صنعة الإعراب: ٥٢/١، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٣٧/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٥/٢-٢٦، والتطبيق النحوي، لعبده الراجحي: ١٧.

الحجازيين ولزومًا عند التميميين والطائيين (إذا المراد مع سقوطه ظهر) بقرينة، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوْا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء:٥٠]، فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع، ولا فرق بين الظرف وغيره))[١]، وتقدير قوله تعالى: أي لا ضير علينا؛ فحذف خبر (لا).

وقد ورد حذف اسم (لا النافية للجنس) أو خبرها في الأحاديث النّبويّة التي أوردها معربو الحديث، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

- حذف اسم (لا):

أورد أبو البقاء العكبريّ ركوب النبيّ (ﷺ) حمارًا، وفيه حذف اسم (لا) النافية للجنس؛ إذ يقول: ((وفي الصحيحين: ((أَنَّ رسول الله (ﷺ) قرأ على مجلس فيهِ أخلاط من النَّاس القُرآن؛ فقال عبدالله بن أُبي: لا أحسن من هذا إنْ كانَ ما تقول حقًا: فلا تؤذنا في مجالسنا وارجع إِلى رحلكَ فَمن جَاءك منا فاقصص عَلَيْهِ))))[٢]. قال العكبريّ: ((في قوله: (لا أحسن من هذا) الرفع؛ أي إِنَّهُ خبر (لا) والاسم محذوف تقديره: لا شيءَ أحسن من هذا))[٣].

- حذف خبر (لا):

وأورد العكبريّ حديث (إذا أُتي بمريض إِلى رسول الله (ﷺ))، وفيه حذف خبر (لا النافية للجنس)؛ إذ يقول: ((وفي حديث: أَنْت الشافي لا شفاء إِلَّا شفاؤك، شِفَاء لا

---

(١) شرح الأشموني: ٣٤٦/١، وينظر: التطبيق النحوي، لعبده الراجحي: ١٧، والقواعد التطبيق النحوي: ٦٩.

(٢) مسند أحمد: ١٠١/٣٦، رقم الحديث: ٢١٧٦٧، عن أُسامة بن زيدٍ (رضي الله عنه) قال: ((إِنَّ النبيّ (ﷺ) ركب حمارًا عليه إكافٌ تحتهُ قطيفةٌ فدكيةٌ...، حتّى مَرَّ بمجلس فيه أخلاطٌ من المسلمين والمشركين...، فسلم عليه النبيّ (ﷺ) ثمَّ وقف فنزل فدعاهم إِلى اللهِ وقرأ عليهم القُرآن؛ فقال لَهُ عبدالله بن أُبي: أيها المرء لا أحسن من هذا، إنْ كان ما تقول حقًا فلا تؤذينا في مجالسنا، وارجع إِلى رحلك، فمن جاء منا، فاقصص عليه...))وينظر: الجامع الصحيح للسنن: ٤٤٠/١٤.

(٣) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث: ٢١، وينظر: عقود الزبرجد: ١٠٠/١.

يُغادر سقمًا))[١]. قال العكبريّ: (((الشفاء) الأَوّل: مبني على الفتح، والخبر محذوف؛ أي: لا شفاءَ لنا))[٢].

وأورد ابن فرحون المدنيّ حديث ابن عبّاس (رضي الله عنهما) وفيه حذف خبر (لا النافية للجنس)، عن ابن عبّاس (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (ﷺ) يوم فتح مكةَ: ((لا هجرةَ؛ ولكن جهادٌ ونيةٌ، وإذا استنفر فانفروا))[٣]. قال ابن فرحون: (((لا) نافية، و(هجرة): اسم نكرة مبني مع (لا)، وخبر (لا) محذوف؛ أي: (كائنة بعد اليوم)، حذف لدلالة الكلام عليه))[٤].

---

(١) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث: ١٥٢، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ٢٤٠/٤، عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: ((كان رسول الله (ﷺ) إذا أُتي بمريضٍ قال: أذهب البأس، ربّ النَّاس، اشفِ أنت الشافي، لا شفاء إلَّا شفاؤُك، شفاءً لا يغادرُ سقمًا))وينظر: معجم ابن عساكر: ٨٢٨/٢.

(٢) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث: ١٥٢، وينظر: الناظر الصحيح: ٤٩٤/٢، وعقود الزبرجد: ١٣٣/٢.

(٣) العدة في إعراب العمدة: ٥٠٠/٢، وينظر: سنن أبي داود: ١٣٧/٤، وينظر: الفوائد الشهيرة بالغيلانيات، لأبي بكر: ٣٤٧/١.

(٤) العدة في إعراب العمدة: ٥٠٠/٢.

المبحث الثاني

عارض الحذف في الجملة الفعلية